

تبعات الأزمات المالية و الاقتصادية على الإقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة

2018-2000

The Consequences of Financial and Economic Crises on the Algerian Economy, Analysis Study for 2000-2018

د. بودي عبد الصمد	د. صحراوي بن شيحة	ط.د. طيبي خديجة
مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي جامعة بشار، الجزائر samad.boudi@gmail.com	مخبر إدارة الابتكار و التسويق جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر sbenchiha@yahoo.fr	مخبر إدارة الابتكار و التسويق جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر khadidja.taibi@univ-sba.dz

تاريخ القبول: 2020/06/12

تاريخ الاستلام: 2020/01/13

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى دراسة بعض مؤشرات الإقتصاد الوطني في ظل تبعات الأزمات المالية والإقتصادية خلال الفترة 2000-2018 وذلك باستخدام مقارنة تحليلية لتقييم حساسية بعض المتغيرات الإقتصادية للصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري، وقد تم حصر هذه المتغيرات في كل من التضخم النقدي و معدلات النمو الإقتصادي؛ وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تشير في العموم إلى أن الإقتصاد الجزائري ليس بالبعيد عن تداعيات الأزمات المالية والإقتصادية الخارجية و ذلك راجع إلى إرتباطه بقطاع المحروقات و من ثم إنتقال عدوى الأزمات الخارجية إلى المستوى الداخلي للإقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الأزمة الإقتصادية، أسعار النفط، النمو الإقتصادي، التضخم.

Abstract : This paper mainly aims to study some indicators of the national economy in light of the consequences of the financial and economic crises during the period 2000-2018, using an analytical approach to assess the sensitivity of some economic variables to the shocks to the Algerian economy, these have been limited to these Variables in both monetary inflation and economic growth rates, and the study concluded a number of results generally indicate that the Algerian economy is not far from the repercussions of the financial and economic crises external due to its association with the hydrocarbon sector and then the contagion of external crises smoothly to the internal level of the Algerian economy.

Key Words: Financial crisis, Economic crisis, Oil prices, Economic growth, Inflation

JEL Classification: F34, E42.

*مرسل المقال: طيبي خديجة (khadidja.taibi@univ-sba.dz)

المقدمة:

تعتبر الأزمات المالية و الإقتصادية السمة الرئيسية و البارزة للنظام الرأسمالي إذ أخذت هذه الأخيرة صفة الدورية، بمعنى أن وقوع أي أزمة ما سواء كانت إقتصادية أو مالية يوحي بنشوب أزمة ثانية على المدى المتوسط أو البعيد، و عليه وجب التشخيص السليم للأزمات مع البحث عن الحلول اللازمة لها ؛ خصوصا أن نتائج تلك الأزمات أصبحت تمتد لجميع دول العالم مع تباين درجة تأثيرها حسب درجة الإنفتاح على الإقتصاد الخارجي للبلد، و بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري؟ و في هذا الإطار نطرح بعض التساؤلات الفرعية المهمة على النحو التالي:

- كيف يمكن تفسير العلاقة الانتقالية من الأزمة المالية إلى الأزمة الإقتصادية؟
 - فيما تمثلت أهم أنواع الأزمات المالية؟
 - كيف تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية خلال الفترة 2000-2018؟
- و للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بصياغة ثلاث فرضيات علمية و التي نسعى من خلالها معرفة درجة تأثير بعض المتغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري بمخرجات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية في ظل تقلبات أسعار البترول.

الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير للأزمات المالية و الإقتصادية العالمية على المتغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري؛
- **الفرضية الثانية:** يتأثر الإقتصاد الجزائري بتبعات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية تأثيرا مباشرا؛
- **الفرضية الثالثة:** قد تتأثر متغيرات الإقتصاد الجزائري بإفرازات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية بدرجات متباينة و متفاوتة.

أهداف البحث:

- التعريف بالأزمات المالية من خلال توضيح أسباب نشوبها؛ أنواعها الخ...؛
- تحديد آثار الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية على بعض المتغيرات الكلية للإقتصادية للجزائر؛
- معرفة درجة تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية في ظل تراجع العائدات النفطية؛
- إبراز التحديات التي يواجهها الإقتصاد الجزائري بشكل خاص.

وللوصول إلى هذه الأهداف إتبعنا المناهج العلمية التالية:

المنهج المتبع: استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي لمسح مختلف المفاهيم النظرية التي تتضمنها البحث من خلال التعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية و تحليل درجة تأثير متغيرات الإقتصاد الجزائري بما مع الوقوف على أهم الأرقام و الإحصائيات الحديثة الملمة بجوانب الموضوع .

و على هذا الأساس قسمنا هذه الورقة البحثية إلى جزئين:

- الجزء الأول: الأزمات المالية و الإقتصادية.
- الجزء الثاني: أثر الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018.

1. الأزمات المالية و الإقتصادية:

1.1 ماهية الأزمات المالية و الإقتصادية:

قبل التطرق لمفهوم الأزمة المالية و الإقتصادية و يجب التعريف بمفهوم الأزمة.

أ. مفهوم الأزمة: تعرف الأزمة من جانبين اللغوي و الإصطلاحي.

أ. 11 الأزمة لغة: من أزم، و أزم الزمان أي اشتد بالقحط و الأزمة إسم منه و هي الشدة و القحط (أنيس، عبد الخليم، عطية، و محمد، 2004) و يقال أصابتهم سنة أزمتهم أزمًا، أي استأصلتهم و أزم الدهر يأزم أزمًا أي إشتد و قحط و قل خيره (أحمد بن محمد، 1987).

أ. 2 اصطلاحاً: الأزمة هي عبارة عن تراكم مستمر و متزايد لأحداث غير متوقعة على مستوى معين من النظام أو النظام كله، مع التأثير الشديد للأطراف داخل النظام أو خارجه مادياً، نفسياً و حتى سلوكياً (محمد أحمد، 2009)؛ فهي تعبر عن "خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة لعدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية" (بولقصاع، 2015، صفحة 13)، مع كونها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم و السيطرة، تؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد (صبيحي، 2011، صفحة 324)؛ كما يمكن تعريفها على أنها: وضع إقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية، ينشأ من وضع إقتصادي عالمي، إقليمي أو داخلي، و يحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه (عفاف، 2002، صفحة 62)؛ فالأزمة تمثل حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة، و عليه فإن الأزمة تتطلب توفر عنصرين رئيسيين: الأول اختلال وحدات النظام بكامله مع تأثيره الشديد بذلك؛ ثانياً أن تصبح جميع الفرضيات و المسلمات المعروفة سابقاً باطلة و غير صحيحة لكونها أحد مسببات الأزمة و منه و يجب إعادة النظر فيها و وضع فرضيات جديدة مدروسة (الحملاوي، 1995، صفحة 29).

ب. مفهوم الأزمة المالية يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها "وقوع خلل خطير و مفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية و يتضمن أخطاراً و تهديدات مباشرة و كبيرة للدولة و المنظمات و الأفراد و جميع أصحاب المصالح، و يتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة و فعالة من جميع الأطراف ذات العلاقة" (ذهبي، 2013، صفحة 45)، فهي جل الإضطرابات الحادة و المفاجئة لبعض التوازنات الإقتصادية و التي ينجر عنها إختيار في المؤسسات المالية، و التي تمتد أثرها إلى القطاعات الأخرى؛ فمثلاً إذا حصل انهيار مفاجئ في قيمة عملة ما أو في سوق العقارات، سوق الأسهم أو مجموعة المؤسسات المالية فإن الأثر و بصورة تلقائية سيمتد إلى باقي القطاعات الإقتصادية (كرامة، 2012، صفحة 72).

عرف Abbas Mirkhor الأزمة المالية على أنها انهيار قيمة الأصول المالية في الأسواق المالية و تحدث عندما لا يتوقع تحقيق ارتفاع العوائد في هذه الأصول المالية؛ دائماً ما تشمل الأزمة المالية النظام المصرفي، و تعرف الأزمة المالية بأنها إختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الإختيار المعاكس و المخاطر المعنوية و

منه فإن الأزمة المالية تؤدي إلى عدم قدرة الأسواق المالية على العمل بكفاءة ، (marakhor, 2009, p. 1) كما أن انهيار في الأسواق المالية ينجم عنه عجز و فشل عدد كبير من المنظمات المالية و غير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي (تواني، 2015، صفحة 191).

ج. مفهوم الأزمة الاقتصادية: تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها "الإضطراب الشديد في تدبير أمور المالية للدولة و الذي يتطلب بذل جهد لإزالته و إعادة الوضع إلى الإستقامة و الإعتدال، و منه فالأزمة الاقتصادية ليست الحل البسيط في الأمور المالية الذي يمكن معالجته بالأساليب العادية" (أبو الرشته، 2018)، لكونها مرحلة تتميز باضطرابات عنيفة و إختلالات اقتصادية حادة تعرقل سير عمليات الإنتاج مع وجود فرق عالي بين مستوى الإنتاج و مستوى الطلب المحقق؛ و "ضمن الأزمات الاقتصادية يمكن أن نميز بين الأزمات الدورية، الوسيطة و الهيكلية، و كذلك أزمات ميادين معينة من الإقتصاد الرأسمالي على سبيل المثال الأزمة النقدية و الأزمة المالية" (القزويني، 1989 ، صفحة 11).

2.1 العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية و الأزمة الاقتصادية:

من المتعارف عليه أنه يوجد حركة انتقالية للأزمة من الصيغة المالية إلى الصيغة الاقتصادية و العكس صحيح بحيث أن وقوع أي أزمة على مستوى الأسواق المالية مثلا أو البنوك سوف يؤدي إلى انتقال الأزمة بصف آلية إلى الإقتصاد الكلي و تأخذ صيغة الأزمة الاقتصادية و هذا ما سوف نقتصر عليه على النحو الآتي:

أ. انتقال الأزمة من الصيغة المالية إلى الصيغة الاقتصادية: تعتبر البنوك شكل من أشكال العلاقات التجارية و المالية، فهي حلقة الربط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي من خلال تسيير عمليات الإقراض إستنادا إلى الأموال المودعة في حسابات البنك، و منه يصبح مدينا للمودعين، و تعتبر هذه الديون خصوما للبنك و يقوم بمنح هذه الأموال و يصبح دائنا للمقترضين ، و تعتبر أصولا للبنك؛ هذه العمليات لا تتم إلى بتوفير عنصر الضمان و الأمان للمودعين و عليه تخضع البنوك للقواعد الدولية المطالبة بمعدل معين إجباري كإحتياطي قانوني يعتبر مملوكا للبنك و عندما تصبح قروض البنك ديون مشكوكا في تحصيلها يقوم البنك بإعدام هذه الديون من خلال خصم قيمة من رأس ماله و كلما قل رأسمال البنك تراجع حجم عمليات الإقراض و منه ظهور بوادر الأزمة في المنظومة المصرفية، و يزداد الأمر تعقيدا عندما تطالب البنوك بفوائد أعلى مقابل القروض التي تمنحها مع عزوفها على منح قروض جديدة (عبد اللاوي، مخزومي، و جوادي، 2016)؛ ومنه تصبح عمليات الإئتمان أكثر صعوبة و أعلى تكلفة خصوصا مع تفاقم التخلف عن السداد ما يدفع بالمقرضين بالمطالبة بضمانات أعلى مع احتمالية وقوع أزمة ثقة على نطاق واسع (Jean-Charles, Jean-Marc, Vincent, & Olivier, 2010)، و مع تراجع الإئتمان و تفاقم حالات الإعسار و انخفاض الإستثمار يصبح الإقتصاد في وضعية حرجة إذ ينخفض الإنتاج و تراجع الدخل ما يؤثر سلبا على الطلب الكلي للإستهلاك و منه دخول الإقتصاد في حالة من الركود و عليه يمكن القول أن الأزمة قد انتقلت من صيغتها المالية إلى صيغتها الاقتصادية.

3.1 أسباب نشوب الأزمات المالية و الاقتصادية:

يمكن تعداد الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات سواء كانت مالية أو إقتصادية إلى:

أ. **انعدام الإستقرار الإقتصادي الكلي:** يشير الإستقرار الإقتصادي لجملة من العوامل المؤثرة على أهداف السياسة الإقتصادية أو المؤشرات الكلية و التي عادة ما تكون المسير الرئيسي للحالة الإقتصادية للدولة؛ فالإستقرار الإقتصادي يقوم على سياسات ظرفية تتمثل في كل من السياسات المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى سياسات أسعار الصرف فهي تهدف إلى إسترجاع و حفظ التوازنات الإقتصادية قصيرة الأجل (مزيان و سلامي، 2017، صفحة 86) و انطلاقاً من تعريف الأزمة الذي مفاده أنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي نستنتج أن أي خلل في المؤشرات الإقتصادية ينجر عنه إنعدام الإستقرار الكلي.

1.1. الأسباب الخارجية:

● **تقلبات شروط التبادل التجارية:** تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد مصادر الأزمات المالية الخارجية فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على المتعاملين مع البنك في إطار عمليات التصدير و الإستيراد الوفاء بالتزاماتهم و منه الوقوع في مشاكل خدمة الدين؛ و حسب إحصائيات البنك الدولي نجد أن 75% من الدول النامية التي مستها الأزمات كانت تشهد إنخفاضا في شروط التجارة بحوالي 10% قبل وقوع الأزمة كما حدث مع فنزويلا و الإكوادور لإعتمادها على صادرات النفط مع صغر حجم اقتصادها (تواقي ا.، 2004، صفحة 04).

● **تقلبات أسعار الفائدة:** إن التقلبات في أسعار الفائدة العالمية تمثل أحد المصادر الخارجية المنشأة للأزمة المالية، فتقلباتها تؤثر على توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث تشهد بعض البلدان تدفقات عالية و ذلك بسبب الرغبة في الإستفادة من فروقات أسعار الفائدة كما أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمي يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإقراض داخل الدولة (عبد المطلب، 2014، صفحة 23).

● **تقلبات أسعار الصرف:** تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية من أهم مصادر الإضطرابات على مستوى الإقتصاد الكلي و يرتبط وقوع الأزمات المالية بالإرتفاع الحاد لأسعار الصرف الحقيقية و التي كانت نتيجة لإرتفاع أرباح قطاع التجارة الخارجية أو إرتفاع أسعار الفائدة المحلية (خلدون، 2016، صفحة 391).

2.1. الأسباب الداخلية:

● **تقلبات معدلات التضخم:** إن معدلات التضخم المرتفعة من أهم الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى نشوب الأزمات المالية من خلال إضعافها لقدرة المصارف بالقيام بدورها كوسيط مالي (عبد المطلب، 2014، الصفحات 22-23).

ب. اضطرابات القطاع المالي:

ب.1. **عدم تلائم أصول و خصوم المصارف:** إن مشكلة عدم تطابق أصول البنك و خصومه هي نتيجة التوسع المتنامي في منح القروض مع إنعدام توفره على السيولة اللازمة لمواجهة إلتزاماته في ظل إرتفاع أسعار الفائدة العالمية،

أو في حالة ما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية و سعر الصرف ثابت هذا ما يغري البنوك المحلية بالإفتراس من الخارج و منه تعرض زبائن المصارف إلى عدم التلائم بالنسبة للعملة الأجنبية و نفس الأمر لفترات الإستحقاق (بريش و طرشي، 2009، صفحة 10).

ب.2. تحرير مالي غير وقائي: يعد التحرير المالي غير الوقائي من أهم أسباب الأزمات المالية حيث أن تحرير أسعار الفائدة المحلية المتماشى مع تحرير رؤوس الأموال ينعكس بالسلب على المصارف المحلية إذ تصبح غير قادرة على حماية نفسها و هذا ما يوقعها بشكل تدريجي في أزمات مصرفية؛ و يترافق التحرير المالي مع التوسع في منح الإئتمان و الذي يساهم هو الآخر في إرتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا تلك المتعلقة بالقروض العقارية أو تلك الخاصة بالإستثمار في البورصات؛ كما أن التحرير المالي يساهم في إستحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف و القطاع المالي ككل، و التحرير المالي يعني دخول مصارف جديدة إلى السوق المالية مما يزيد المنافسة بين البنوك لاسيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها مع قبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف (شنجار العيساوي و العويدي، 2014، صفحة 184)، و قد سجل كل من كاميسكي و رينهارت في سنة 1995 أن 18 أزمة مصرفية من أصل 25 أزمة حدثت نتيجة لتحرير القطاع المالي و بالضبط بعد خمسة سنوات من ذلك (حريري، 2009، صفحة 07).

ب.3. ضعف النظم المحاسبية و الرقابية: إن الأداء الجيد للبنوك يعتمد و بشكل أساسي على النظم المحاسبية المتبعة و إجراءات الإفصاح المحاسبي و الإطار التشريعي، فحسب رؤية المحللين يعتبر ضعف هذه الأخيرة من معوقات فعالية الإشراف الفعال على البنوك و تدهور معدلات الربحية و عدم استطاعت المستثمرين الخواص و المشرفون على رقابة البنوك من إدارة و تنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة و الموضوعية و الشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء و المقترضين (18041).

ج. تشوه نظام الحوافز أن ملاك المصارف و الإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم بالخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا و كولومبيا و الأرجنتين و سنغافورة و هونج كونج (العزاوي و خميس، صفحة 83)؛ فلقد أكدت التجارب أن الإدارات العليا في أغلب الأحيان نجحت في إخفاء الديون و ذلك راجع إلى ضعف الرقابة المصرفية و عدم الشفافية مع تراجع الإجراءات المحاسبية و ذلك ما زاد من تأزم الوضع (1804).

4.1 أنواع الأزمات المالية:

تعدد الأزمات المالية و تتنوع من حيث طبيعتها و يمكن حصر الأزمات المالية في الأنواع التالية:

أ. الأزمة المصرفية: في ظل ما يعرف بعولمة الأسواق المالية و تحريرها ظهرت و بشكل جلي هشاشة النظام البنكي و منه حدوث الأزمات البنكية إذ أنها ظاهرة شائعة حول العالم حيث تم إحصاء ما يقارب 90 أزمة مصرفية منذ سنة 1975 على عينة مقدره ب 90 دولة متطورة و نامية (santor, p. 57)؛ و ازدادت وتيرة و شدة الأزمات المصرفية على مدى العقدين الماضيين في كل من الإقتصاديات الناشئة، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الناتج، قدرت

في أغلب الأحيان أعلى من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بذلت جهود كبيرة مؤخراً لتطوير مؤشرات التنبؤ المبكر للأزمات، والتي يمكن أن تساعد صانعي القرار على اتخاذ إجراءات تصحيحية بسرعة أكبر (Claudio & Philip, décembre 2002, p. 1). وتعرف الأزمات المصرفية أيضاً على أنها وضعية الإعسار المالي الذي تقع فيه البنوك، مما يفرض على البنك المركزي التدخل للسيطرة على الوضع و ذلك من خلال ضخ الأموال للبنوك أو عن طريق إعادة هيكلة النظام المصرفي؛ وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار و أزمة سيولة فالسيولة هي "مقدرة البنك على مقابلة إلتزاماته بشكل آني و ذلك من خلال تحويل أصل من الأصول إلى نقد و بسرعة دون الحسارة في قيمته" (الجموعي القريشي، 2011، صفحة 265) و من هذا المنطلق تعرف أزمة السيولة على أنها عدم قدرة البنك على تسديد إلتزاماته العاجلة و الوفاء بها إتجاه دائنيه و إذا إمتدت أزمة السيولة إلى بنوك أخرى يقع ما يعرف بالأزمة المصرفية (صالح، 2012، صفحة 147)؛ أما الإعسار هو أشد خطورة حيث أن ما يلتزم به البنك إتجاه دائنيه يفوق قيمة الأصول التي يحوز عليها و منه يكون البنك مقبل على حالة إفلاس و منه التصفية النهائي (النقيب، صفحة 09).

ب. **أزمات سعر الصرف:** يمكن القول أن هنالك أزمة سعر الصرف من خلال الحالات التالية (Burkart, février 2000, p. 54):

- انخفاض كبير في قيمة سعر الصرف؛
 - إعلان السلطات النقدية عن تخفيض قيمة العملة المحلية و القيام مباشرة بتعديل نظام الصرف المتبع في الدولة؛
 - القيام بالرقابة على حركة رؤوس الأموال؛ إغلاق سوق الصرف لبضع ساعات.
- لقد تعددت و تنوعت أسباب نشوب أزمات الصرف و يمكن تفسيرها حسب وجهة نظر المدرستين لها على النحو التالي (طلفاح، الصفحات 09-10):

- **مدرسة الجيل الأول Krugman 1978:** تقوم بالتركيز على إنعدام الإنساق بين سعر الصرف و ركائز الإقتصاد الكلي و يمكن للأزمة أن تحدث إنطلاقاً من :
 - في ظل تفاقم و تواصل عجز الميزانية العامة و محاولة تمويلها من خلال طبع النقود مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف و تدهور ميزان المدفوعات الذي لا يمكن الحد منه إن لم يتم تخفيض قيمة العملة.
 - عند تفاقم العجز في الميزانية و ارتفاع القيمة الحقيقية للصرف يتعرض الإقتصاد لهجوم على العملة بعد وصول الإحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين على استنزاف ما تبقى من إحتياطي، و هذا بالتخلص من العملة المحلية قبل إنهارها.
- **مدرسة الجيل الثاني 1994:** هذه المدرسة ترى أنه يمكن للأزمة المصرفية أن تقوم في حالة انسجام كل أساسيات الإقتصاد الكلي و سعر الصرف مع إعطاء أهمية لدور التوقعات في حصول ذلك حيث :
 - الأزمات المصرفية هي نتيجة للإشاعات إذ أن المستثمرين لا يملكون المعلومات اللازمة حول وضعية الإقتصاد؛
 - أن الصدمات الخارجية كتراجع النمو العالمي و إرتفاع أسعار الفائدة العالمية من شأنها تسريع وقوع الأزمات.

ج. أزمة الديون الخارجية قبل التعريف بأزمة الديون الخارجية وجب التعريف بالدين الخارجي إذ أن "إجمالي الدين الخارجي في أي وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الإحتمالية المستحقة على المقيمين في اقتصاد ما إتجاه غير المقيمين و التي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل" (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 22) و هو مجموع الديون المترتبة على عاتق الدولة و المتحصل عليها من الدول أو المصارف الأجنبية أو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (عبد، 2008، صفحة 02). تم تعريف المديونية الخارجية حسب مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 أنها قيمة الإلتزامات القائمة في أي فترة من الزمن للمقيمين في بلد معين إتجاه غير المقيمين لدفع المبلغ المقترض مع أو بدون فوائد أو دفع الفوائد مع أو بدون أساس؛ إن هذا التعريف يتطلب المعرفة الشاملة لجميع الإلتزامات المالية للدولة من ديون حكومية و غيرها و كذا مختلف العمليات المالية الأخرى للأعوان الإقتصاديين كالإستثمار المباشر (بلقاسم، 2004، صفحة 19) ومنه فإن أزمة المديونية الخارجية هي الأزمة الناتجة عن إنقطاع حركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقرضة من البلدان المدينة، و في معظم الأحيان يكون سبب هذا الإنقطاع راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالإلتزاماته الخارجية و منه تفاقم حجم ديونه (قحايرية، 2005، صفحة 136).

د. أزمة البورصة (أسواق رأس المال): إن نشوب مثل هذه الأزمات هو نتيجة للإرتفاع غير المبرر لأسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، و هو ما يحدث عندما يكون هدف المستثمر من شراء الأصل هو المضاربة على السعر و ليس بغية الإستثمار لتوليد الدخل؛ و هنا يصبح إختيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، إذ عند اشتداد البيع لتلك الأصول تبدأ الأسعار في الهبوط و منه تنتشر حالات الخوف و الذعر فتتهار الأسعار، و يمكن أن يمتد التأثير إلى الأصول الأخرى في نفس القطاع أو قطاعات أخرى؛ و كل ماسبق هو ما يعرف بظاهرة "الفقاعة" (الجوري، صفحة 02)؛ و يمكن إختصار أسباب نشوب الأزمة بأسواق رأس المال على النحو التالي: التغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال؛ إرتفاع الإستثمارات الأجنبية داخل البورصة؛ المضاربة على أسعار الأصول المالية، إنعدام التنوع بأصول المحفظة المالية؛ ضعف الأسواق الناشئة؛ تدويل أسواق رأس المال.

2. أثر الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018:

1.2 الإقتصاد الجزائري:

يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن إنعكاسات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية، و ذلك راجع إلى طبيعته و خصائصه و تعددت و تنوعت أساليب إنتقال الأزمات إلى الإقتصاد الجزائري وهذا ما سوف يتم تشخيصه في الجزء الموالي.

أ. خصائص الإقتصاد الجزائري ينفرد الإقتصاد الجزائري ببعض السمات يمكن حصرها على النحو التالي (بعلي و مشعلي، 2016، صفحة 94):

1. **ضعف الاندماج في الإقتصاد الدولي:** يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد راكد مقارنة بالحركية التي تشهدها إقتصاديات الدول الأخرى و ذلك من حيث حجم المعاملات سواء كانت تجارية أو مالية.

2. **سيطرة المحروقات على هيكل الصادرات:** إن الأصل في هيكل الصادرات أن تكون ذات تنوع من حيث العناصر المكونة لها و هذا مؤشر جيد يدل على درجة اندماج الدولة في الإقتصاد الدولي، بحيث أن الدول الأكثر إندماجا هي الدول ذات الصادرات المتنوعة؛ في حين نجد أن الجزائر تعتمد في تشكيلة صادراتها على تصدير المحروقات، فهو إقتصاد يتميز بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات إذ يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية و تمثل 98 % من صادراتها و 45 % من الناتج الداخلي الخام فهي ذات تبعية تامة لقطاع المحروقات.

3. **محدودية الاندماج في النظام المالي الدولي:** لقد حظي تنظيم الصرف في الجزائر إهتماما منذ سنة 1990، لكن كان هنالك بعض النقائص مثلا عدم قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملة المتعلقة برأس المال، إذ أن هنالك فقط قابلية تحويل الدينار بالنسبة لميزان العمليات الجارية و بالنسبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية أما من ناحية خروج الأموال المحلية فهو غير ممكن؛ و عليه يمكن لغير المقيمين الإستثمار بالجزائر و منه تحويل العملات الأجنبية إلى دينار؛ على عكس المقيمين فهم غير قادرين على تحويل أموالهم للخارج.

4. **ضعف عمل المنظومة المصرفية الجزائرية على المستوى الدولي:** تقتصر الوظيفة الدولية للبنوك على جانبين الجانب الأول و هو متوفر لدى البنوك الجزائرية و يتمثل في تمويل التجارة الخارجية بينما الجانب الثاني فهو معدوم و يتمثل في الإستثمارات المالية في الخارج و ذلك راجع إلى أن حساب رأس المال غير محرم. و عليه فالوظيفة الدولية للبنوك العمومية للجزائر ضعيفة نوعا ما.

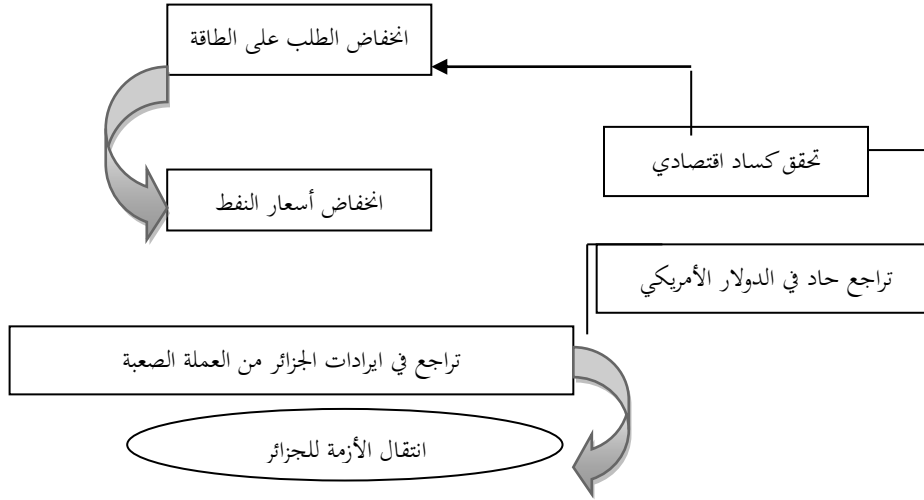
ب. **قنوات انتقال الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية إلى الجزائر** تنوعت قنوات انتقال الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية إلى الجزائر على النحو التالي (مجلخ و بشيشي، انحراف الإيرادات العامة في الزائر في ظل افرزات الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية و انهيار أسعار البترول، 2017، صفحة 172):

ب.1. **القطاع المالي:** تعتبر الأسواق المالية أي البورصة و البنوك الدعامتين الأساسيتين للقطاع المالي؛ فالإقتصاد الجزائري مثلا يشهد ضعفا في الاندماج للإقتصاد العالمي و عليه فالجزائر هي بمنأى تام عن انتقال الأزمات المالية الإقتصادية العالمية من خلال القطاع المالي و يرجع عدم انتقال الأزمة من خلال البنوك كون أغلب البنوك الجزائرية بنوك عمومية لا تقوم بعمليات المضاربة فهي تقتصر على منح القروض للأفراد بالإضافة لعدم قابلية تحويل العملة الوطنية؛ أما من ناحية البورصة فيرجع سبب عدم انتقال الأزمة من خلالها للجزائر إلى انعدام سوق مالي أو بالأحرى وجود سوق مالي فتي إذ أن الإنطلاقة الفعلية لهذا السوق كانت سنة 1996 و رأس مالها يمثل 0.22 % من الناتج المحلي سنة 2003، مع إنعدام وجود علاقات قوية مع الأسواق المالية العالمية بحيث أن الجزائر مصنفة من بين الدول المتعلقة من الناحية المالية و أكبر دليل على ذلك إحتمال الجزائر الرتبة 143 من أصل 148 دولة من حيث مؤشر كفاءة الأسواق المالية (حمانة و مجلخ، 2015، صفحة 152):

ب.2. **القطاع الحقيقي:** يمكن للأزمة المالية و الإقتصادية العالمية الانتقال للجزائر من خلال القطاع الحقيقي و ذلك من خلال تراجع حصيلة التجارة الخارجية بسبب ارتفاع الواردات و انخفاض الصادرات و يمكن تفسير ذلك من خلال أن الجزائر تعتمد في صادراتها على الصادرات النفطية؛ نتيجة للركود العالمي المنجر عن الأزمات

يمكن أن يتراجع الطلب الكلي على المحروقات و منه تتراجع حصيلة الجزائر من الصادرات بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف، كما يمكن للأزمة أن تنتقل من خلال التضخم المستورد الناتج عن حدوث ضغوطات تضخمية على مستوى الإقتصاديات الغربية عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و يمكن إختصار قنوات انتقال الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية إلى الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: مدى تأثير الجزائر بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية



المصدر: مكاوي محمد أمين، "الرأسمالية و دورية الأزمات المالية بين المعالجة و التحديات حالة تجارب دول"، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018، 2017، ص 187.

إن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن الصدمات الخارجية بحيث أن إنتقال هذه الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية هو حتمية لا مفر منها؛ ذلك كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، يعتمد على تصدير المحروقات و أي تراجع في الطلب العالمي على المحروقات سوف يؤثر على أسعار البترول بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة من الإيرادات البترولية و منه تراجع جميع مؤشرات الإقتصاد الكلي المرتبطة بذلك؛ بالإضافة إلى تأثير الجزائر من خلال التضخم المستورد بحيث أن الأزمات التي تضرب الإقتصاديات الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سوف ينجر عنها تراجع قيمة الدولار السنوية و منه إرتفاع معدلات التضخم و بما أن الجزائر صادرتها تفوتر بالدولار و الواردات بالأورو سيرتفع معدل التضخم في الجزائر كنتيجة للتضخم المستورد و كل ذلك يدفع إلى تراجع احتياطات الصرف الأجنبي و منه تنتقل الأزمات الخارجية إلى الجزائر و تبقى العلاقة التبادلية بين الصيغة المالية و الصيغة الإقتصادية للأزمات.

2.2 الأزمات المالية العالمية لسنة 2008:

أ. نشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: أن أزمة الأزمة المالية التي ضربت بالإقتصاد الأمريكي سنة 2008 هي ليست وليدة لحظة معينة بل يمكن إرجاع تكونها منذ سنة 2000، إذ عرفت أسعار الفائدة إنخفاضات معتبرة لامست 1% مع تزامن ذلك بأزمة شركات الأنترنت، و أخذت أسعار العقارات تشهد إرتفاعا صاحبه إرتفاع أسهم الشركات العقارية المدرجة بالبورصة مقابل إنخفاض في أسهم القطاعات الأخرى و قد كان ذلك سواء على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أو دول أخرى، هذا ما دفع بالأفراد و الشركات الأمريكية الإقبال على شراء

العقارات بهدف الإستثمار الطويل الأجل و عليه تضاعف التوسع في منح القروض العقارية للأفراد ذات الدخل الضعيفة مع تقديم التسهيلات المساعدة لذلك و كان ذلك دون الإستناد على القدرة الشرائية للأفراد، هذا ما جعلها تسمى بالقروض الرديئة؛ و مع مطلع 2006 شهدت أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا قدر ب 25,5% و أصبح الأفراد المستفيدين من القروض في حالة عجز تام عن تسديد قيمة القروض ما دفع بالبنوك لحجز العقارات التي لم يستطع أصحابها تسديد الأقساط الواقعة على عاتقهم (طالب، عياد، و وهراني، 11-12 أكتوبر/ 2009، صفحة 08)؛ كما قد أثرت الأزمة على شركات التأمين (شركة التأمين في العالم آيه آي جي) و تبعها العديد من المؤسسات المالية و البنكية الأمريكية حيث أنه في 15 سبتمبر 2008 أعلن بنك ليمن براذرز إفلاسه؛ و في ظل كل تلك الظروف لم تكن الدول الأخرى بمعزل عن تبعات الأزمة بل لحقها الأثر بداية بالدول المتقدمة وصولا إلى الدول النامية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (قانة، 2011، صفحة 170).

أ.1. **تطور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:** مرت الأزمة المالية العالمية بعدة مراحل أساسية يمكن تفصيلها على النحو التالي (مجلخ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، 2016، صفحة 147):

- **المرحلة الأولى أزمة عقار:** لقد سمح القانون الأمريكي بتملك الفئات الضعيفة الدخل لبيوت من خلال الإقتراض، مما دفع بأسعار العقارات بالإرتفاع مع إرتفاع قيمة الأوراق المالية المرتبطة بها مما نتج عنه تضخيم حجم الديون و توسع دائرة الإقتصاد الإفتراضي مقارنة بالإقتصاد الحقيقي.
- **المرحلة الثانية أزمة مالية:** إنتقلت الأزمة من العقارات إلى المؤسسات المالية سواء كانت بنوك أو مؤسسات مالية فنتيجة للذعر الذي وقع على مستوى الإستثمارات العقارية لجأ المدعون لسحب أموالهم مما سبب ضغطا على البنوك ومنه وقعت البنوك في أزمة سيولة بالإضافة إلى أزمة إئتمان مع إختيار العديد من البنوك و المؤسسات المالية ومنه يمكننا الفصل في أن الأزمة أصبحت أزمة مالية تسبب خلل على مستوى القطاع المالي العالمي ككل.
- **المرحلة الثالثة أزمة إقتصادية:** بعدما أصبحت الأزمة العقارية أزمة مالية كان لها عدة تأثيرات إذ ضربت الإقتصاد الحقيقي و منه تفشي حالات الركود الإقتصادي على مختلف دول العالم و الناتج عن تراجع معدلات النمو و الإستهلاك العالميين و منه إنتقلت الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية.
- **المرحلة الرابعة أزمة بطالة:** كان للأزمة إمتداد مالي و اقتصادي وعلى إثر ذلك تأثر سوق العمل و بدأت موجة البطالة تعصف بملايين العمال إذ كان الأمر إنعكاسا لتراجع معدلات الإنتاج في الشركات؛ و يوما بعد يوم كانت نسبة البطالة ترتفع بحيث أن الإحصائيات تشير إلى أن هذا الإرتفاع كان ملحوظا بصورة واضحة على مستوى الدول المتقدمة و بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

أ.2. **نتائج الأزمة المالية لسنة 2008:**

-إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية؛

-مرور الإقتصاد العالمي عامة و الإقتصاد الأمريكي خاصة بفترة ركود؛

-نشوء الصدمات النفطية: بالإضافة إلى النتائج السلبية السالفة الذكر لم يكن قطاع الطاقة و المحروقات بمنأى عن تبعات الأزمة المالية إذ شهد الطلب العالمي على النفط إنخفاض محسوسا ومنه تعرض الدول المنتجة و المصدرة

للبترول إلى صدمات نفطية و على رأسها الجزائر حيث كان لهذا التراجع أثر بليغ على مؤشرات الإقتصاد الكلي للجزائر و يمكن تفصيل تراجع أسعار البترول من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور متوسط الأسعار الشهرية للخليط الصحراوي الجزائري للفترة 2005-2010

الوحدة دولار للبرميل

الأشهر السنوات	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
2005	44,3	45,4	52,59	51,98	48,69	54,41
2006	64,0	61,5	62,98	70,21	70,31	69,15
2007	55,7	59,5	64,30	69,71	70,13	74,05
2008	93,6	96,7	105,68	111,57	125,15	133,94
2009	43,89	44,07	48,40	51,69	57,27	69,15
2010	76,79	74,54	79,70	84,99	75,67	75,05
الأشهر السنوات	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2005	57,30	63,67	63,3	59,4	56,1	57,6
2006	74,37	74,50	63,2	58,5	59,7	63,5
2007	78,21	73,44	78,6	84,4	94,5	93,1
2008	134,49	114,33	99,48	73,02	53,86	41,35
2009	65,21	72,94	67,84	73,36	77,16	74,98
2010	76,49	78,22	78,95	83,90	86,28	92,46

المصدر: زهير بوشملة، "جدوى التنسيق بين السياستين النقدية و المالية للتخفيف من آثار الأزمات المالية دراسة للصدمة النفطية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49 جوان 2018، المجلد ب، ص 165.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أسعار البترول خلال سنة 2007 قد شهدت إرتفاعا مستمرا بداية من شهر جانفي 55,78 دولار للبرميل إلى غاية شهر ديسمبر ب 93,15 دولار للبرميل أي بنسبة زيادة قدرت ب 66,9% و مع مطلع سنة 2008 إستمر ذلك الإرتفاع لكن سرعان مع عادت الأسعار تتراجع بداية من شهر سبتمبر لتصل إلى 99,48 دولار للبرميل مقارنة بشهر أوت إذ قدرت ب 114,33 دولار للبرميل و استمرت الأسعار منذ ذلك الشهر بالإنخفاض حتى شهر فيفري من سنة 2009، إذ وصلت إلى ما يقارب 44,07 دولار للبرميل و بعد ذلك بدأت الأسعار نوعا ما تشهد تحسنا لكن قيمة التحسن كانت طفيفة مقارنة بالأسعار التي كانت قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، و ذلك كان إنعكاسا لتأثر السوق النفطية بمجريات الأزمة العقارية و المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المتقدمة و منه عرفت معدلات النمو العالمية تراجعاً ما دفع بإنخفاض الطلب العالمي على النفط كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور الطلب العالمي على النفط و بعض الدول المتقدمة للفترة 2005-2010الوحدة:

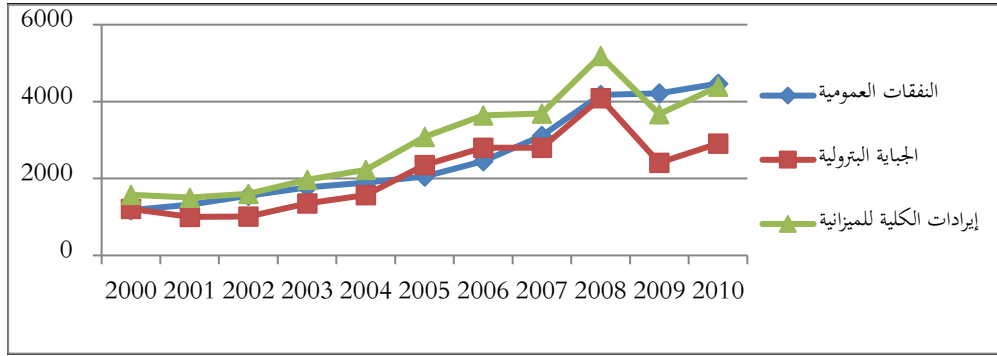
ألف برميل لليوم

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
و م أ	23120,4	22919,6	22966,6	21725,2	20936,7	21447,6
الصين	6710,4	7223,9	7586,7	7971,5	8253,9	8951,2
اليابان	5327,9	5197,3	5039,6	4798,1	4389,8	4455,0
دول أوروبا الغربية	15184,1	15156,3	14914,7	14796,8	14061,5	14008,1
مجموع العالم	84193,1	85332,7	86642,0	86136,8	84832,8	87275,9

المصدر : زهير بوشملة، مصدر سبق ذكره، ص 166.

من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت حصة الأسد من بين حصص الطلب العالمي على النفط فخلال تلك الفترة عرفت تراجعاً ملحوظاً بين سنتي 2007 و 2009 حيث قدرت قيمة الطلب السنوية للفترتين على التوالي 22 مليون و 966 ألف برميل و 20 مليون و 936 ألف برميل يومياً و يرجع هذا إلى منعكسات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى خفض الطلب العالمي على النفط كنتيجة لحالة الركود الإقتصادي و تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي العالمية هذا من جهة؛ أما من ناحية مجموع الطلب العالمي ككل فقد شهد هو الآخر تراجعاً خلال الفترة 2007_2009 بمقدار مليون و 800 ألف برميل يومياً، و عليه فإن تراجع أسعار النفط كان نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط هذا ما أدى إلى قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك بمناشدة الدول الأعضاء لتخفيض حجم إنتاجهم من النفط الخام مع التوقف في التوسع و الإستثمار في الصناعات النفطية بغية الحد من تراجع الأسعار؛ ولقد صرحت أغلب المنظمات الدولية و على رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على السوق النفطية تمثلت في تقلبات الطلب العالمي على النفط و هذا ما سوف يؤثر على البلدان المنتجة و المصدرة لهذه الأخيرة من خلال تراجع عوائدها النفطية و من ثم تراجع الإنفاق العام و الذي يعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد (بتال و وسام، 2016، صفحة 18)، و الجزائر تعتبر مثال حي على ذلك إذ تأثرت حصيلة إيراداتها السنوية بتقلبات أسعار النفط مما سبب تراجع في عوائدها البترولية و منه تراجع الإنفاق العام و هذا ما يمثله الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور حجم النفقات العمومية والجبائية البترولية والإيرادات الكلية للجزائر (2000-2010)



من خلال الشكل السابق نرى التلازم الملحوظ بين منحني تطور النفقات العمومية و منحني تطور الجبائية البترولية حيث كلما ارتفعت حصيللة الجبائية البترولية زاد التوسع في حجم الإنفاق بمعنى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، إذ تعتبر نسبة تغطية الجبائية البترولية للنفقات العامة هامة جدًا إذ تراوحت ما بين 40% و 60% وهذا أمر جَدَّ طبيعي لأن الإقتصاد الجزائري يعتبر إقتصادا ريعيا يعتمد في تحصيل موارده على صادرات المحروقات؛ إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجعت نسبة تغطية الجبائية البترولية للنفقات العامة، و سبب ذلك هو التركيز على تنويع مصادر الدخل و ذلك بدعم القطاعات المنتجة و تشجيع الإستثمار الخاص أي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا كترجمة لتصاعد منحني النفقات العمومية في ظل انخفاض منحني الجبائية البترولية .

3.2 الأزمة الإقتصادية لسنة 2014 (الصدمة النفطية): لقد شهدت أسعار البترول تراجعا معتبرا كان بداية من النصف الثاني من سنة 2014م بعد ما عرفت تحسنا خلال خمس سنوات السابقة، فاشتدت المخاوف من وقوع الإقتصاد مرة أخرى في أزمة إقتصادية مالية حيث أسند الخبراء حدوث هذه الأزمة إلى تشبع المعروض العالمي من النفط، مع تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك و تراجع سلطتها على تحديد الأسعار بالإضافة إلى ظهور منتجات جديدة و بديلة للنفط و بروز منافسين و منتجين جدد (شطيبي، 2015، صفحة 05).

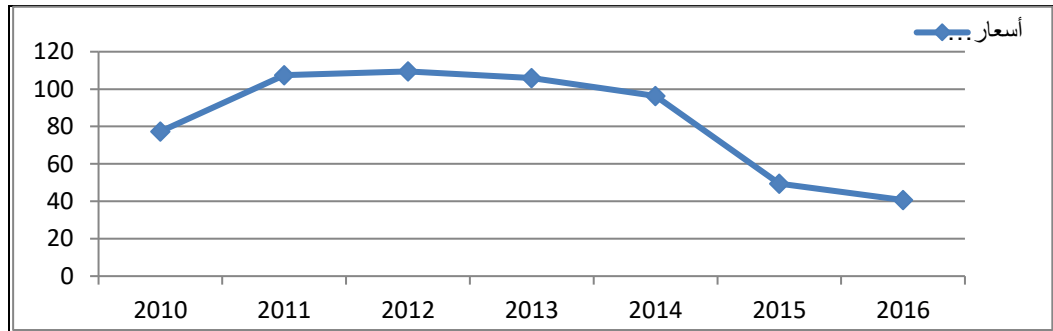
أ. أسباب الأزمة الإقتصادية لسنة 2014-2015: و يمكن إسناد هذا التراجع إلى أسباب عديدة:

1. أسباب إقتصادية: وفرة المعروض من النفط والغاز وكان ذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيود عن تصدير النفط؛ إستخدام الطاقات البديلة؛ إنخفاض الطلب العالمي كنتيجة لتراجع النمو الإقتصادي العالمي؛ التوجه نحو إستخدام الطاقات المتجددة.

2. أسباب سياسية: بعد تفسير مقالة الكاتب توماس فريدمان و التي كانت بعنوان "حرب المضخات" تم التوصل إلى أن هنالك إفتراض مفاده وجود اتفاق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية من أجل تخفيض قيمة النفط و الغاز و ذلك بغية التأثير على كل من روسيا و إيران و كل ذلك يدخل تحت طائلة الأهداف السياسية بين الدول (فوقه و مرقوم، 2016، صفحة 23).

و الشكل الموالي يمثل تقلبات أسعار البترول و يوضح تدهور الأسعار بشكل جلي سنة 2015 على النحو التالي:

الشكل رقم 03: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات البنك العالمي.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا تراجع في أسعار البترول ابتداء من سنة 2013 إلى سنة 2016 إذ ارتفعت قيمة الإنخفاض و انتقلت الأسعار من 105 دولار للبرميل سنة 2013 إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد سنة 2016، وعلى إثر هذا التراجع الكبير في الأسعار تأثرت جميع الدول الريفية و على رأسها الجزائر حيث إنخفضت حصيلتها الجبائية من المحروقات نتيجة لذلك و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: نسبة إيرادات الحماية العادية و إيرادات الحماية البترولية في إيرادات الحماية الكلية من 2000-2015 (الوحدة مليار دج)

الإيرادات الجبائية

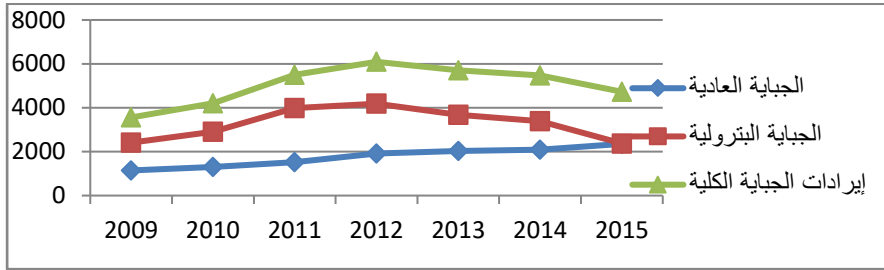
السنوات	الحماية العادية	نسبة ج ع للإيرادات الكلية	الحماية البترولية	نسبة ج ب للإيرادات الكلية	المجموع	النسبة
2009	1144.5	32.17%	2412.7	67.82%	3557.2	100%
2010	1298	30.87%	2905.7	69.12%	4203.7	100%
2011	1527.1	27.73%	3979.7	72.26%	5506.8	100%
2012	1908.6	31.32%	4184.3	68.67%	6092.9	100%
2013	2031	35.57%	3678.1	64.42%	5709.1	100%
2014	2091.4	38.16%	3388.4	61.83%	5479.8	100%
2015	2354.7	49.80%	2373.5	50.19%	4728.2	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن حصيلة الإيرادات النفطية بدأت تأخذ إتجاه تصاعديا خلال الفترة 2009-2013 و ذلك كنتيجة لظهور بؤادر التحسن و التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لكن الصورة بدأت تتغير مع مطلع سنة 2013 حيث أخذت إيرادات الحماية البترولية تنخفض بوتيرة سريعة إذ قدرت نسب مساهمة الحماية البترولية لسنوات 2013-2014-2015 على التوالي ب: 64,42%، 61,38%، و 50,19%؛ وذلك بسبب انتشار مجريات الأزمة النفطية لسنة 2014 و ما عرفته أسعار المحروقات من تراجع؛ في حين نجد أن الحماية العادية بدأت بالتحسن خلال نفس الفترة حيث قدرت بما نسبته مساهمة في إيرادات الحماية

الكلية على التوالي: 35,57%، 38,16%، 49,80% هذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية إذ تم الرفع من قيمة الضرائب و الرسوم المفروضة كحل لمواجهة انخفاض الجباية البترولية؛ فالجباية العادية حتى وإن شهدت تحسن خلال الفترة 2010-2015 إلا أنها تبقى متواضعة حيث أن أحسن مساهمة لها كانت سنة 2015 ب 49,80 % ، و أسوأ مساهمة لها كانت سنة 2008 ب 17,96% في إيرادات الجباية الكلية و لتوضيح الصورة أكثر أدرجنا الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور إيرادات الجباية العادية، إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية الكلية من 2015-2009



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 03

أيضا من خلال الشكل رقم 02 يتضح لنا العلاقة الطردية بين منحى إيرادات الجباية الكلية و منحى إيرادات الجباية البترولية ، أي انه كلما ارتفعت قيمة إيرادات الجباية البترولية إنعكس ذلك بالمثل على إيرادات الجباية الكلية و العكس صحيح؛ في حين نرى كل التباعد بين منحى إيرادات الجباية العادية و منحى إيرادات الجباية الكلية و لا يوجد تأثير كبير بينهما على عكس السابقة؛ أيضا من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجباية البترولية تأخذ أكبر نسبة من إجمالي إيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع النسبة التي تأخذها إيرادات الجباية العادية؛ هذا دليل على أن الإصلاح الضريبي المطبق من قبل السلطات الجزائرية للرفع من مردودية الجباية العادية مازال بعيدا كل البعد عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية (عصماني، 2014، صفحة 166).

4.2 تحليل أثر أزمة 2008 و أزمة 2014 على الإقتصاد الجزائري:

سوف نحاول تحليل أثر كل من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الأزمة الإقتصادية لسنة 2014 على متغيرات معينة للإقتصاد الكلي للجزائر تمثلت في معدلات التضخم؛ النمو الإقتصادي.

أ. الضغوط التضخمية: يمكن تحليل معدلات التضخم خلال فترة الأزمة المالية و الأزمة الإقتصادية مما يلي:

الجدول رقم 04: معدلات التضخم خلال فترة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الأزمة الإقتصادية لسنة

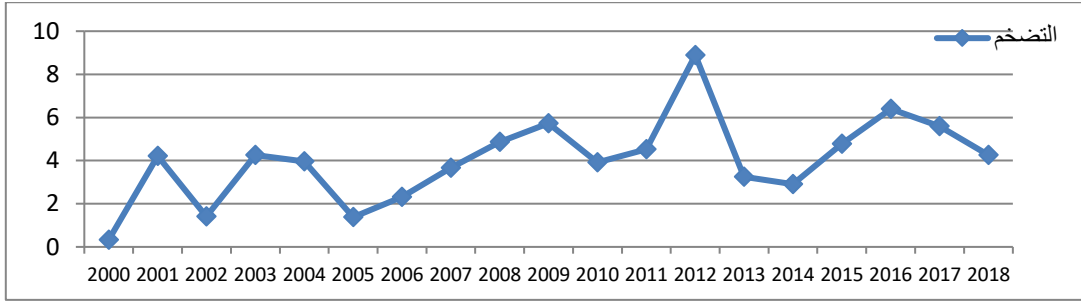
2014

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
القيمة	5,73	4,86	3,67	2,31	1,38	3,96	4,26	1,41	4,22	0,33
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
القيمة	4.26	5.59	6.39	4.78	2.91	3.25	8.89	4.52	3.91	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

كما يمكن ترجمة معطيات الجدول السابق على الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 05: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن معدلات التضخم بداية من سنة 2000 إلى غاية 2006 شهدت إستقرارا نسبيا، حيث تأرجحت النسبة ما بين 1 و 4، و عليه يمكن إعتبار الفترة من 2000 إلى 2008 فترة تحسن ورواج نسبي شهدها الإقتصاد الجزائري نتيجة لتحسن الوضعية المالية و تراكم الإيدخار الميزاني؛ فالإقتصاد الجزائري إقتصاد أحادي المصادر بمعنى إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة، فزيادة أسعار هذه الأخيرة تؤدي إلى تحسن المؤشرات الإقتصادية للجزائر، و كمثل على ذلك عرفت أسعار المحروقات تحسنا و ارتفاعا خلال الفترة من 2000 إلى 2008 إذ إنتقلت من 27,6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94,1 دولار للبرميل سنة 2008، ذلك ما ساعد على تزايد مقابلات الكتلة النقدية لدى البنك المركزي الجزائري نتيجة لتراكم الأصول و هو ما دفع بهذا الأخير إلى توسيع و زيادة المعروض النقدي في الإقتصاد و منه التراكم في السيولة النقدية و حدوث فائض نقدي في ظل غياب سياسة حكومية مضبوطة مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية بداية من سنة 2007، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الضغوط التضخمية التي أصابت الإقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة لا تعود إلى أسباب نقدية محضة و إنما الجانب النقدي هو سبب هامشي و منه فأسباب التضخم خلال تلك الفترة تمثلت في سببين أساسيين هما (رايس، 2012، صفحة 80): تضخم أسعار الواردات الغذائية و هو التضخم المستورد و الإنفاق الحكومي في دعم المواد الأساسية.

إنطلاقا من سنة 2007 عرفت معدلات التضخم إرتفاعا ملحوظا نتيجة للتضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الغربية و كان ذلك إنعكاسا لمخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث قدرت معدلات التضخم على مستوى الإقتصاد الجزائري خلال السنوات 2007 2008 2009 على التوالي على ب 3,67 و 4,86 و 5,73 ويستند ذلك إلى الإرتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة لا سيما أسعار المواد الغذائية، إذ ساهمت الصناعات الغذائية بنسبة 48,7% في التضخم الإجمالي، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية الفلاحية المستوردة (الجزائر، 2015، صفحة 63)؛ و منه يمكن إعتبار الواردات قناة من قنوات إنتقال التضخم الخارجي نحو الأسواق المحلية الجزائرية. وابتداء من سنة 2010 بدأت معدلات التضخم بالتراجع حيث قدرت سنة 2010 ب 3,91 و يرجع سبب هذا التراجع إلى تواصل الإنتعاش الإقتصادي العالمي و تحسن سعر الصرف الحقيقي (الجزائر، تقرير بنك الجزائر التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، 2011)، لكن هذا الوضع لم يستمر إذ

سرعان ما عادت الضغوط التضخمية من جديد بداية من سنة 2011 ليصل لرقم قياسي أعلى سنة 2012 ب 8.99 و هو أعلى قيمة وصل إليها خلال طول فترة الدراسة و يعود ذلك حسب ما ورد على لسان وزير المالية إلى حدوث خلل بين العرض و الطلب أي عدم التوازن بينهما بالإضافة إلى رفع الأجور الخاصة بالعمال في جل القطاعات؛ و وجود خلل في تنظيم السوق بسبب المضاربة و ارتفاع هامش الربح للوسطاء و منه إرتفاع الأسعار المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات و المواد الغذائية في الأسواق العالمية إنعكاسا للأزمة المالية الإقتصادية لسنة 2008، كما أوضح الوزير أن سنة 2008 هي السنة الثانية من تطبيق إستراتيجية إستهداف التضخم إلا أن النتائج كانت سلبية أي عكس ما كان مسطر من قبل السلطة النقدية (بشيش و مخلص، 2016، صفحة 52).

ومع مطلع سنة 2013 تراجع معدل التضخم عن سنة 2012 حيث وصل إلى 3,25، ذلك راجع إلى إتباع البنك المركزي الجزائري بداية من منتصف شهر جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إجراءات استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعير قدر ب 1,50% و منه إمتصاص أكثر لسيولة المصارف، إذ نلاحظ أن إثر تطبيق هذه الأداة الجديدة تقلصت سيولة المصارف خلال الثلاثي الثاني إلى 2542,49 مليون دينار جزائري مقارنة بالسداسي الأول حيث كانت 2865,94 مليون دينار جزائري؛ و دائما في إطار إتباع البنك المركزي الجزائري لسياسة إنكماشية قام برفع نسبة الإحتياطي القانوني و من إمتصاص أكبر قدر من السيولة مع مراعاة إعتداد سياسة إنفاقية رشيدة من جهة أخرى (الجزائر، تدخل محافظ البنك الجزائري أمام لجنة المالية و الميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني، 2013، صفحة 11).

ولقد تميزت سنة 2014 بتحسّن مؤشرات الإقتصاد الكلي عامة و التضخم خاصة بالرغم من الإنخفاض الحاد لأسعار البترول العالمية و كان ذلك وليدة تراجع أسعار السلع الأساسية كإنعكاس لتراجع الطلب في البلدان الناشئة و منطقة الأورو مما ساعد على تراجع معدلات التضخم و منه بقية هذه المعدلات في سير جيد مع الهدف المسطر و المحدد منذ سنة 2011، و أكبر دليل على ذلك أن القيمة التي حققها معدل التضخم سنة 2014 هي قيمة أقل من الهدف المسطر من قبل مجلس النقد و القرض و الذي قدر ب 4%، و عليه كانت هنالك فعالية جيدة لسياسة النقدية المنتهجة من قبل السلطات النقدية الجزائرية (الجزائر، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات 2015، 2015، صفحة 13). ولم تستمر الأوضاع الحسنة السابقة حيث بداية من سنة 2015 تعرض الإقتصاد الجزائري لصدمة خارجية كان لها أثر بليغ على مؤشرات الإقتصاد الكلي و ارتفعت معدلات التضخم لتبلغ سنة 2015 و 2016 على التوالي 4,48 و 6,39، هذا الإرتفاع حدث بالرغم من إتباع الجزائر لسياسة انكماشية و عدم التوسع في الكتلة النقدية و إنخفاض أسعار المنتجات المستوردة، أي أن "هذا التضخم غير راجع للمحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية؛ تغير معدل الصرف؛ الأسعار العالمية للمنتجات) بل يعود أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق أيضا الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية" (الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات 2017، 2018) و ضعف المنافسة و التنظيم و الرقابة؛ لكن سرعان ما عادت معدلات التضخم في التراجع إبتداء من سنة 2017 و 2018 حيث قدرت على التوالي ب 5 و 4 و يعود ذلك التراجع أساسا في تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية؛ و عليه يمكن القول أن السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي قد ساهمت في إحتواء الضغوط التضخمية السابقة.

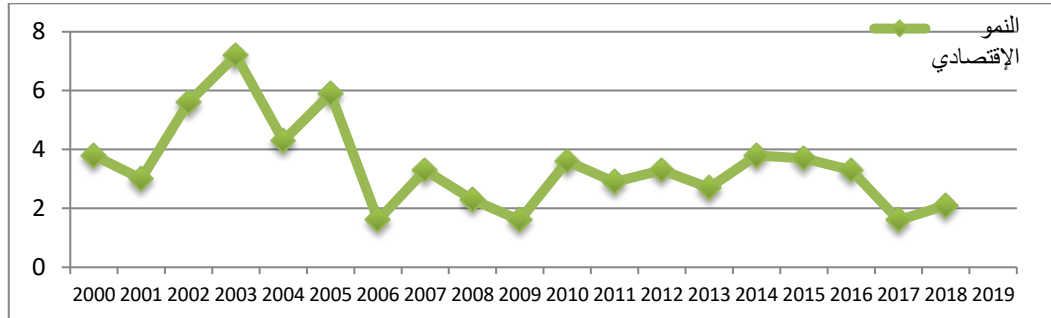
ب. معدلات النمو الإقتصادي: يمكن تحليل معدلات النمو خلال فترة الأزمة على النحو التالي:

الجدول رقم 05: معدلات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الأزمات المالية 2008 و 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,6	3,3	2,3	1,6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
النمو	3,6	2,9	3,3	2,7	3,8	3,7	3,3	1,6	2,1	

المصدر: بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 06: تطور معدلات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من الجدول رقم 05

لقد عرفت معدلات النمو الإقتصادي ابتداءً من سنة 2000 تحسناً جلياً إذ انتقلت من 3,8 سنة 2000 إلى 7,2 سنة 2003 و هي أعلى نسبة سجلت لمعدلات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة المدروسة و يرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول على مستوى الساحة الإقتصادية العالمية إذ يشكل قطاع المحروقات حصة الأسد من إيرادات الموازنة العامة الكلية للجزائر. و الجدول الموالي يمثل حصة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

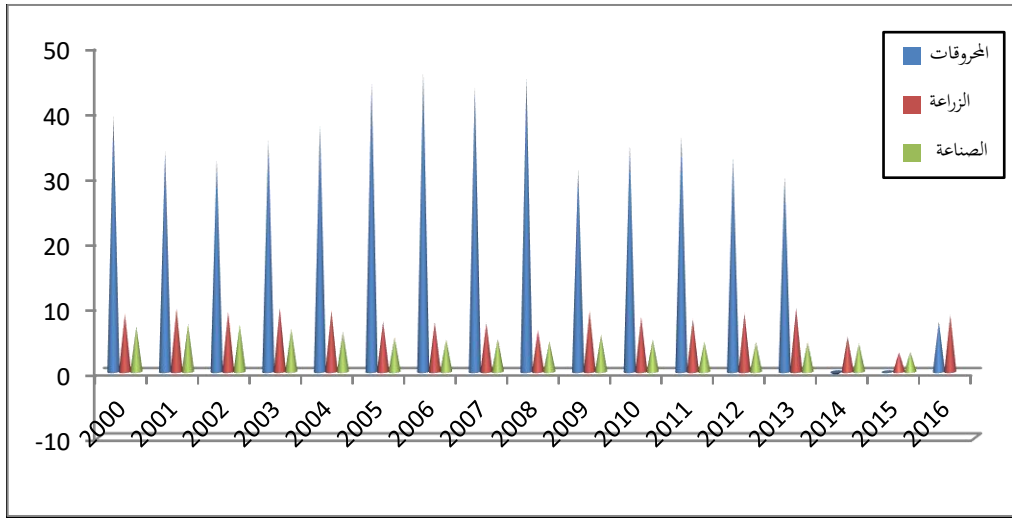
الجدول رقم 06: حصة قطاعات المحروقات، الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بين 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النمو	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,6	3,3	2,3
المحروقات	39,2	33,9	32,5	35,5	37,8	44,4	45,9	43,7	45,1
الزراعة	8,4	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,6	7,5	6,4
الصناعة	7	7,3	7,2	6,6	6,2	5,3	5	5,1	4,7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
النمو	1,6	3,6	2,9	3,3	2,7	3,8	3,7	3,3	
مساهمة المحروقات في النمو	31,19	34,7	36,1	34,35	29,98	0,6-	0,2	7,7	
الزراعة	9,3	8,4	8,1	8,8	9,82	5,4	3,0	8,7	
الصناعة	5,7	5	4,6	4,6	4,62	4,4	3,1	3,9	

المصدر: معط الله أمال، "آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"،

مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة 2014-2015، ص 294.

الشكل رقم 07: حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2000



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم 06

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة 2000-2012 حوالي 35,27% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الزراعة فهي تمثل ما نسبته 9,27% في المتوسط، بينما الصناعة فهي لا تمثل سوى ما نسبته 7% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، و عليه تعتمد الجزائر في تكوين معدل نموها الإقتصادي على المحروقات إن صح القول بصفة كلية، في ظل تراجع مساهمة الزراعة و الصناعة على الرغم من كون الجزائر منطقة زراعية و صناعية إلى أنها لم تلاحظ تحسنا في القطاعين.

خلال السنتين 2004-2005 شهدت معدلات النمو الإقتصادي تراجعا طفيفا قدر ب 4,3 و 5,9 على التوالي مقارنة بسنة 2003، ليعرف بعد ذلك إنخفاضا محسوسا سنة 2006 ليلبغ 1,6 و كان ذلك راجع إلى عدم ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير حيث انتقلت من 50,95 دولار للبرميل سنة 2005 إلى ما قيمته 60-61 دولار للبرميل سنة 2006 و يرجع ذلك إلى "أعمال الصيانة و إنخفاض الطلب الكلي على النفط والغاز في الدول الأوروبية"(مليك و بركان، 2016، صفحة 266)، ليعود للتحسن سنة 2007 بمعدل نمو قدر ب 3 كإنعكاس لارتفاع أسعار النفط بصورة جيدة من 61 دولار للبرميل سنة 2006 إلى 69,04 دولار للبرميل سنة 2007، إلا أن الوضع لم يستمر على حاله فمع بروز مجريات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا ليصل سنة 2009 إلى 60,86 دولار للبرميل نتيجة لتأثر السوق النفطية بالأزمة المالية و تراجع الطلب العالمي و منه تراجع حصيلة المحروقات و هذا ما يؤكد الجدول رقم 06 إذ قدرت مساهمة المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ب 31.2 سنة 2009 محققا تراجعا كبيرا مقارنة ب سنة 2008 حيث كانت نسبة المساهمة ب 45,3 و عليه عرفت معدلات النمو الإقتصادي تراجعا سنة 2009 كما هو موضح في الجدول 06. بعد سنتين من الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية عاد الإقتصاد العالمي للإنتعاش بداية من سنة 2010 وأخذت معدلات النمو تعرف تحسنا نوعيا (3,6%) نتيجة لتعافي أسعار المحروقات بالإضافة إلى النمو الإيجابي للقطاعات الأخرى و منه تحقيق معدلات نمو جيدة خارج المحروقات (6% في 2010 و 9,3% في 2009)، و كان ذلك

أساسا إلى زيادة مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة خاصة منها التجارة و النقل و غير المسوقة و البناء و الأشغال العمومية في ظل تراجع أداء الصناعة المعملية (9,0% مقابل 5% في 2009) و الفلاحة (6%) بعد نمو بمعدل 20% في 2009 (الجزائر، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، 2011، صفحة 04).

استمر هذا الوضع النسبي للإنتعاش مع إستمرار إرتفاع معدلات النمو خارج المحروقات ففي سنة 2013 بلغ النمو 2,8% بسبب الإنخفاض الكبير للقيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ قدرت مساهمة المحروقات في PIB سنة 2013 ب 29,8% بمقدار ناقص 5,5% من قيمة السنة السابقة.

مع مطلع 2014 بدأت تتجلى معالم أزمة إقتصادية على مستوى الساحة الداخلية و الخارجية إذ يمكن القول أنها أزمة متوقعة منذ سنة 2011 في مختلف التقارير الإقتصادية؛ إذ شهدت أسعار البترول تراجعا حادا بحيث فقدت أكثر من 40% من قيمتها في غضون أقل من 6 أشهر، و انتقل سعر البرميل لواحد من 105 دولار للبرميل إلى 96,29 دولار للبرميل الواحد سنة 2014، لكن مع ذلك عرفت معدلات النمو الإقتصادي تحسنا 3,8% مقارنة بسنة 2013، و يمكن إرجاع ذلك إلى إرتفاع مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تكوين PIB على النحو التالي: النقل و الإتصالات +0,5 نقطة مئوية؛ التجارة +1,2 نقطة مئوية؛ قطاعات البناء و الأشغال العامة +0,7 نقطة مئوية.

و استمر ذلك التحسن سنة 2015 إذ قدرت نسبة النمو ب 3,7% بالرغم من إنخفاض أسعار المحروقات و يعود ذلك إلى إرتفاع مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تكوين PIB على النحو التالي: النقل و الإتصالات 0,5%؛ التجارة 0,7%؛ البناء و الأشغال العمومية 0,5%؛ الزراعة 0,8%.

و عليه على المدى القصير سيكون تأثير أسعار المحروقات نسبيا و محدودا بسبب تحسن النشاط الداخلي للقطاع العام و الخاص (لأفريقيا، 2016، صفحة 07) .

الخاتمة :

من خلال دراستنا لمتغيرات الإقتصاد الكلي للجزائر و مدى تأثيرها بالأزمات المالية و الإقتصادية توصلنا إلى جملة من النتائج و لعل أبرزها أن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن إنعكاسات الأزمات المالية و الإقتصادية ، فهو حتمية لا مفر منها كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي و منه تراجع حصيلة الإيرادات النفطية يؤدي إلى إنحراف الإيرادات العامة مما يؤثر على باقي متغيرات الإقتصاد الكلي للجزائر؛ كما بينت الدراسة أن كل من معدلات التضخم و النمو الإقتصادي كانت مرتبطة بشكل كبير مع مجريات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الأزمة الإقتصادية لسنة 2014 فنجد أن دوافع تلك الضغوط التضخمية قد تعددت ما بين مستوردة و نقدية داخلية، كما تبينت معدلات النمو الإقتصادي كنتيجة لتباين معدلات نمو قطاع المحروقات بدرجة أولى ، و على هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر تتأثر بتبعات الأزمات المالية و الإقتصادية بشكل غير مباشر و ذلك من خلال القطاع الحقيقي و قطاع المحروقات؛ و عليه وجب الخروج من التبعية النفطية من خلال إعطاء الإهتمام بالقطاعات الأخرى كالفلاحة و السياحة و الصناعة كون الجزائر تزخر بإمكانيات معتبرة في ذلك، و منه النهوض بالإقتصاد الجزائري و التصدي للخدمات الإقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية.

قائمة المراجع:

- أياذ حماد عبد. (2008). مجلة جامعة الألبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية. أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها و سبل مجابتهها (02).
- بتال أحمد حسين ، و حسين علي وسام. (16 11, 2016). العلاقة السببية بين الأزمة المالية العالمية و أسعار النفط الخام. تاريخ الإطلاع 02 12, 2019، من www.researchgate.net/publication/310599630
- بريس عبد القادر ، و محمد طرشي. (2009). التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري. مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية. خميس مليانة: المركز الجامعي بخميس مليانة.
- بشيش وليد ، و سليم مجلخ. (2016). تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية. مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، 02 (30).
- بعلي حمزة ، و بلال مشعلي. (01 09, 2016). مجلة الآفاق الدراسية. تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري (01)، الصفحات 86-100.
- بلقاسم عباس. (2004). سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط. إدارة الديون الخارجية (30).
- بن محمد أحمد ب. ع. (1987). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لبنان .
- بنك الجزائر. (2011). التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2011). تقرير بنك الجزائر التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2013). تدخل محافظ البنك الجزائري أمام لجنة المالية و الميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2015). التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات 2015. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات 2017. الجزائر .
- بولقصاح محمد. (2015). منهج القرآن الكريم في إارة مختلف الأزمات دراسة موضوعية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير ، تلمسان : جامعة أبي بكر بلقايد .
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (2015). الجزائر .
- تواتي مريم. (2015). مجلة الأبحاث الاقتصادية. إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على التنمية المستدامة في الجزائر (2).
- الجوري جميلة. (بلا تاريخ). الأزمة المالية و جذورها . تم الاسترداد من <http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2009/09/>
- حريري، ع. ا. (2009). دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي . مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية . سطيف : كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير .
- حمادة كمال ، و مجلخ سليم. (2015). مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية. فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط و إفراتات الأزمة المالية و الإقتصاية العالمية (49).
- الحملاوي، م. ر. (1995). إدارة الأزمات تجارب محلية و عالمية . القاهرة : دار ابو المجد للطباعة .
- ذهبي ريمة. (2013). الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011) أطروحة دكتوراه). كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير ، قسنطينة : جامعة قسنطينة 2.

- رابيس فضيل. (2012). تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009. مجلة الباحث (10)، الصفحات 75-83.
- شطبي محمد. (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، ، يوم 14 ماي 2015، مداخلة مقدمة للندوة الخاصة بأزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- صالح، ص. (2012). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. أزمات القطاع المصرفي والمالي بين حدود التحرير المالي وضمانات الحوكمة. (07)
- صبحي رشيد البازجي. (2011). إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم دراسة موضوعية. مجلة الجامعة الإسلامية .
- صندوق النقد الدولي. (2014). إحصائيات الدين الخارجي.
- طالب دليلة ، سيدي محمد عياد، و كريم وهراني. (11-12 أكتوبر/ 2009). الازمة المالية الراهنة و أثرها على الإقتصاد الجزائري. مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات الأوروبية. جامعة بجاية - الجزائر.
- طلفاح أحمد. (بلا تاريخ). الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية . الكويت : المعهد العربي للتخطيط.
- عبد الصمد خلدون. (مارس، 2016). المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث. الأزمات و الدور الاقتصادية ، 2 (1).
- عبد اللاوي عقبة ، لطفي مخزومي، و عصام جواد. (ديسمبر، 2016). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. تنسيق السياسات المالية و النقدية زمن الأزمات المالية و الاقتصادية دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008 (5).
- عبد المجيد عبد المطلب. (2014). تأليف إدارة أزمات العولمة الاقتصادية. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- العزاوي محمد عبد الوهاب ، و عبد السلام محمد خميس. تأليف الأزمات المالية قديمها و حديثها أسباب و نتائجها و الدروس المستفادة منها . الأردن : إثراء للنشر .
- عصماني مختار. (2014). دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) أطروحة دكتوراه . كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف : جامعة سطيف 1.
- عطاء أبو الرشته. (2018). الأزمات المالية واقعها و معالجتها من وجهة نظر الإسلام. تاريخ الاسترداد 04 04, 2018 http://www.hizb-ut-tahrir.org/PDF/AR/ar_books_pdf/AzamatIktisadiyah16052013.pdf
- عطية أنيس، عبد الحليم. (2004). المعجم الوسيط). م. ا. الدولية (Éd.). مجمع اللغة العربية.
- عفاف، م. ا. (2002). دور القيادة في إدارة الأزمات . مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية .
- العيساوي عبد الكريم شنجار ، و عبد المهدي رحيم العويدي. (2014). تأليف السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية و المالية . عمان : دار الصفاء للنشر و التوزيع .
- فامة فوقة، و كالثوم مرقوم. (2016). تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري. مجلة الإقتصاد و المالية (03).
- فانة زكي. (2011). مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية،. تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري (29).
- قحايبة أمال. (2005). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية (03).

- القريشي محمود الجموعي. (2011). أهمية السيولة النقدية و أهمية القطاع المصرفي للإقتصاد. مجلة الباحث (09).
- القزويني علي محمد تقي عبد الحسين. (1989). . تأليف الأزمات الإقتصادية للرأسمالية المعاصرة. بن عكنون الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- كرامة مروة. (2012). انعكاسات الأزمة المالية العالمية تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم التجارية و العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مجلخ سليم ، و وليد بشيشي. (06, 09, 2017). انحراف الإيرادات العامة في الزائر في ظل افرازات الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية و اثار أسعار البترول. مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير (06).
- مجلخ سليم. (2016). مجلة كلية الدراسات الإنسانية . تطور معدلات البطالة في ظل تفعيل سياسات التشغيل وتبعات الأزمة المالية و العالمية (05).
- محمد أحمد ز. (2009). فصول الازمة المالية العالمية، أسبابها و تبعاتها الإقتصادية .مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي و الإسلامي .لبنان :جامعة الجنان .
- محمودي مليك، و يوسف بركان. (2016). محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، (07).
- مزيان عب الغفور ، و احمد سلامي. (2017). مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية. فعالية السياسات الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة 2000-2022 (03).
- الناجي تواتي. (ماي، 2004). سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الإقتصادية العربية. الأزمات المالية (29).
- النقيب انور محمود. (بلا تاريخ). مجلة شؤون إجتماعية. الإطار الفكري للأزمات الإقتصادية الأزمة الإقتصادية الحالية نموذجاً (27).

- (s.d.). Consulté le 04 12, 2018, sur <https://www.kantakji.com/management/>
- Burkart, O. (février 2000). Les crises de change dans les pays émergents. France: bulletin de la banque de France .
- Claudio, b., & Philip, L. (décembre 2002). évaluation du risque de crise Bancaire. Rapport trimestriel BRI.
- Jean-Charles, B., Jean-Marc, F., Vincent, L., & Olivier, M. (2010). économie et statistique. De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés .
- Marakhor, A. (2009). Dans The recent crisis lessons for islamic finance. Kuala Lumpur malaysia: Islamic Financial ServicesBoard.
- Santor, e. (s.d.). revue du système financier. Crises bancaires et contagion résultats empiriques .